مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

المساعي الديبلوماسيّة متواصلة في ظلّ التحوّلات
سفير مصر: نسخّر إمكاناتنا للتخفيف من حدّة الصراع

الدور المصري اساسي في انتظام الشرق الاوسط، بفضل الموقع الجغرافي الاستراتيجي وقناة السويس التي تعد شريانا حيويا للتجارة العالمية. كما تمتلك القاهرة قوة عسكرية وديبلوماسية مؤثرة، وتلعب دورا وسيطا في الملفات الساخنة كفلسطين ولبنان، كذلك تساهم في ضمان امن الطاقة والتجارة، وتدعم الاستقرار في المنطقة من خلال مبادراتها لبناء جسور الثقة

تتجه الانظار نحو تعزيز التعاون بين بلدينا في مجالات متنوعة، وهذا يمثل تطورا كبيرا في علاقاتنا التي تمتد عبر عقود طويلة من الصداقة. كما تعتبر مصر العاصمة العربية الابرز من القوى الكبرى التي تلعب دورا محوريا في تحقيق التوازن، خصوصا في لبنان الذي يواجه تحديات داخلية بسبب الازمات. وقد أثر ذلك بشكل مباشر على قدرة الحكومة على ادارة الموارد وتقديم الخدمات الاساسية. لكن في خضم هذه الظروف، تعمل القاهرة على تهدئة الاوضاع، اذ يشكل استقرار لبنان أحد أبرز اولوياتها، انطلاقا من حرصها على منع التصعيد والحفاظ على الاستقرار الاقليمي.
هذا الامر يشكل فرصة مهمة لتحقيق التنمية وجلب الاستثمارات ونموذجا يحتذى به، لا سيما وان العمل الذي قامت به ادى الى حل بعض القضايا وازالة العديد من العقبات التي تواجه جهود السلطة اللبنانية لتنفيذ مسار خطة قيام الدولة. فهي من خلال مساعيها تواصل توجيه المسارات نحو الحلحلة بهدف بناء مستقبل واعد للجميع.
"الامن العام" حاورت السفير المصري لدى لبنان علاء موسى.

■ كيف تصف العلاقات اللبنانية - المصرية، والى ماذا انتهت المبادرتان اللتان حملتهما مصر مؤخرا في شأن استكمال خطة حصر السلاح في يد الدولة، وهل لك ان تشرح لنا مضمونهما بشكل موجز والردود عليهما؟
□ ترتكز العلاقات بين البلدين على اسس ثابتة من الصداقة والاحترام المتبادل، ولطالما كان موقفنا راسخا وهو الوقوف الى جانب بلدكم ودعمه في الظروف كافة، انطلاقا من حرص خالص على المصلحة اللبنانية وعلى الامن والاستقرار والسيادة والسلم الاهلي. وقد نجحنا في نسج علاقات متوازنة مع الجميع. كما نشعر بارتياح شديد للزخم الذي تشهده روابطنا والذي انعكس في وتيرة الزيارات المتبادلة على المستويات الرئاسية والوزارية، وكذلك انعقاد الدورة العاشرة من اللجنة العليا المشتركة في شهر تشرين الثاني الماضي. لم يكن تحركنا لخفض التصعيد وليد اللحظة، بل يهدف لانخراطنا المكثف في الملف اللبناني بمختلف جوانبه. لم تتوقف مساعينا واتصالاتنا يوما، سواء خلال العدوان الاسرائيلي او بعد التوصل الى اتفاق، مع كل الاطراف الاقليمية والدولية الفاعلة للحث على ضرورة التنفيذ الكامل للقرار 1701، وتأكيد انسحاب اسرائيل من المواقع التي تحتلها في الجنوب ووقف انتهاكاتها للسيادة. ويظل قوام اي تحرك لنا هو الحفاظ على استقرار لبنان وتجنيبه شبح التصعيد. وقد جاءت زيارة وزير الخارجية الرابعة له منذ نحو عام ونصف عام، بتوجيهات رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، تزامنا مع مرحلة دقيقة ومحطة مفصلية. وقد أكد الاستعداد لتسخير الامكانات وشبكة الاتصالات لدعم التهدئة، فيما تتواصل المساعي من دون كلل للوصول الى الامور المرجوة. اعتقد انه بالتعاون مع الجميع، تم خلق ظروف ساهمت في تهدئة التوتر والحيلولة دون انزلاق الامور الى سيناريو اسوأ، غير ان هذه الجهود لم تكن لتؤتي ثمارا من دون ان تواكبها خطوات جادة لا سيما الالتزام من جانبكم، لجهة المسار المتعلق بحصرية السلاح.

■ على اثر استعادة "اللجنة الخماسية" عافيتها، والاجتماع الموسع في قصر بعبدا بحضور الموفدين الفرنسي والسعودي، هل يمكن ان تشرح لنا الاطار العام لهذا المؤتمر والالية والنتائج المرتقبة؟
□ جاء هذا اللقاء في إطار التنسيق لتنظيم مؤتمر دولي لدعم الجيش وقوى الامن الداخلي في 5 آذار المقبل. وعلى الرغم من ان المبادرة كانت في الاصل فرنسية سعودية اميركية، الا ان دول الخماسية انضمت لهذا المسار ودعمته. وقد كانت الاجواء ايجابية، حيث تم البحث في الترتيبات، فيما أكد ممثلو اللجنة الالتزام بالدعم باعتبار الجيش والقوى الامنية ركيزة اساسية وصمام امان. كما نثمن الجهود التي تبذل والمتعلقة بما تم انجازه من قبل قواتكم العسكرية في جنوب نهر الليطاني، ونحن نتطلع بكل ثقة لمواصلة الجهود بحزم وثبات.

■ ماذا عن مؤتمر اعادة الاعمار، هل تم تأجيل بته، الى متى؟ وماذا عن الملفات الاخرى التي تناقشها اللجنة مع المسؤولين اللبنانيين مثل استحقاق الانتخابات النيابية، وملف قانون الانتظام المالي واستعادة الودائع والاصلاحات الادارية والمالية؟
□ تمثل هذه الاصلاحات شقا مهما وقد تضمنها خطاب القسم والبيان الوزاري. كل ما يعبر عنه ممثلو اللجنة الخماسية،

السفير المصري في لبنان علاء موسى.

يؤكد وقوفهم الى جانبكم في مسيرة النهوض التي يخوضها البلد، وهو ما يتطلب اساليب عملية ومواكبة لهذا الالتزام من قبل اصدقائكم. كما نقدر ان اقرار مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع، يعتبر خطوة مهمة على الطريق الصحيح باتجاه معالجة الازمة التي تمرون بها واستعادة ثقة مواطنيكم والمؤسسات المالية الدولية، بما يساهم في انطلاق مسار التعافي لكون ذلك يفتح الباب امام تدفق التمويل والاستثمارات، والتي تحتاج بطبيعة الحال الى إطار قانوني واضح وشفاف وظروف مؤاتية. وكانت هذه الرسالة التي عبرنا عنها خلال لقاء السفراء مع رئيس الحكومة حيث رحبنا بالانتهاء من اقرار مشروع قانون الفجوة المالية باعتباره خطوة جيدة، كما أكدنا ثقتنا بحكومتكم. من الضروري التمييز بين الانجاز الذي نشيد به والتفاصيل الفنية

> **نعمل بجدية لدرء الخطر وتخفيف التوترات**
>
> **قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع خطوة مهمة على الطريق الصحيح**

والبنود المنصوص عليها في المسودة والتي تعد مادة لنقاش داخلي صرف ليس من حق اي طرف خارجي التدخل فيها، مع الاخذ في الاعتبار ان رئيس مجلس الوزراء نواف سلام كان واضحا عندما تحدث عن ان المقترح التشريعي ليس مثاليا. وهنا تكمن اهمية دور المجلس النيابي حيث نتطلع لقيامه بإجراء مناقشات بناءة ومثمرة حول هذا الموضوع، وصولا الى مخرج يلبي طموحات الشعب ورؤية الدولة. اما في خصوص الانتخابات النيابية فأكدنا ايضا ضرورة انعقادها في موعدها، ونحن ندعم بلدكم في هذا المسار في ضوء اهمية هذا الاستحقاق لضمان انتظام المؤسسات.

■ هل يمكن اعتبار استئناف "اللجنة الخماسية" مجددا لعملها مثابة مظلة عربية ودولية للبنان، ومرجعية دائمة لحمايته خصوصا ان بلادكم تعتبر من الدول الصديقة لنا؟
□ لم ترفع المظلة العربية والدولية الدعم يوما عن لبنان، وهناك حرص على مصلحة البلد واستعادته لموقعه ودوره الفاعل على جميع المستويات. يوجد لدينا ايمان عميق بالعهد، اما في خصوص الخماسية فقد تمثل الدور الذي انشئت من اجله أساسا، في المساعدة على انهاء الشغور الرئاسي وقد اتت المساعي، بالتكامل مع جهود الافرقاء بانتخاب رئيس للبلاد وتشكيل حكومة، وبعدها تم الاتفاق على مواصلة دعمكم وفقا لحاجتكم. في هذا السياق، حصلت زيارات سابقة للرؤساء الثلاثة، كما عقد عدد من الاجتماعات التشاورية، غير ان التغييرات التي طرأت لا سيما مغادرة السفيرة الاميركية السابقة وتعيين خلفها ميشال عيسى، وغيرها من الامور، كان لها التأثير على وتيرة اللقاءات. اما الان، وتزامنا مع الخطوات المهمة التي تم اتخاذها سواء على صعيد بسط سلطة الدولة او في المجال الاقتصادي، فقد حرصت اللجنة على ان تكون حاضرة لتؤكد المساندة المطلقة لوطنكم. ◄

■ ما هو تقييمكم لنجاح الجيش اللبناني في تنفيذ المرحلة الاولى من خطة حصر السلاح، وهل سيؤسس هذا التقدم للانتقال الى المراحل التالية؟

□ نرى انكم تسيرون بشكل جدي، وما سمعناه من المسؤولين لديكم مشجع ويعكس التزاما بالمضي نحو الامام في حصرية السلاح. ان تقييمنا للمرحلة الاولى كان مشجعا بكل تأكيد، ونقدر كذلك ما اوضحته قيادة الجيش بشأن مواصلة عمليات التدقيق لضمان تفكيك اي بنية عسكرية غير شرعية متبقية. كذلك لا ننسى ان هذه الفترة الزمنية اكتنفتها صعوبات مختلفة وهي استمرار الاحتلال باعتداءاته المتواصلة، مما يعرقل العمليات ويحول دون وصول الجيش وانتشاره في جنوب الليطاني.

■ العهد الحالي والحكومة هما ثمرة جهود اللجنة الخماسية، كيف تقيّم السنة الاولى من عمرهما؟ وما هي الخطوات التي كانت اللجنة تتوقع انجازها ولم تتحقق؟

□ هذه الولاية الرئاسية هي في الاساس نتاج ارادة اللبنانيين أنفسهم، وجاءت لتلبي تطلعاتهم. الحقيقة ان تقييمنا داعم للغاية حيث تعامل الرئيس عون مع التحديات الجسام التي رافقت العام الاول بوطنيته المعهودة وحنكته وقدرته على التعاطي مع الصعوبات بترو وهدوء وحكمة، وإدراك دقيق لتعقيدات الملف اللبناني، كما عمل على نسج أفضل علاقات مع المجتمع الدولي. بتقديري، لقد تم تحقيق العديد من الانجازات واخذتم على عاتقكم تنفيذ اجندة اصلاحية متكاملة. هنا يجب التركيز على حجم الازمات المتراكمة والهيكلية التي تم توريثها والتي تحتاج الى معالجة، لكننا نتفهم في الوقت عينه، ان يطالب اللبنانيون بعدما عانوه لفترات طويلة، بالمزيد من الخطوات. وبالتالي، دعمنا لكم متواصل على الصعد كافة.

■ مصر هي من الدول القليلة المنفتحة على جميع الافرقاء وتلقى ترحيبا منهم، اي دور تستطيع ان تلعبه لتقريب وجهات النظر بين اللبنانيين، وفي دعم البلد لبسط سيادته على اراضيه في هذا الظرف العصيب الذي تمر به المنطقة لدرء الخطر عن وطننا؟

□ كما ذكرت، ان اي مساع مصرية لا تحركها اي اجندات خفية او مصالح ضيقة، كما نقف على مسافة واحدة من جميع المكونات، ونرى في نموذج التعددية والعيش المشترك نقطة قوة وتميز. كذلك نلاحظ ان اي مسألة خلافية يجب مقاربتها بالتوافق، بعيدا من اي تعكير لصفو السلم الاهلي. اعتقد ان الاطراف اللبنانيين يستشعرون صدق نياتنا ويتفاعلون معنا بكل إيجابية، ونحن نستثمر هذه العلاقات من اجل محاولة ردم الهوة وتقريب وجهات النظر، بما يساهم في بلورة حلول ومخارج نابعة من ارادتكم الخالصة. اضافة الى الحوار القائم نواصل مساعينا واتصالاتنا مع شركائنا، في ضوء ما تتمتع به مصر من صدقية وعلاقات متوازنة مع الاطراف الفاعلين، بهدف درء خطر التصعيد الذي يتطلب استمرار الاجراءات الجادة لحث الطرف الاسرائيلي على وقف انتهاكاته.

> **اي مساع مصرية لا تحركها اي اجندات خفية او مصالح ضيقة، كما نقف على مسافة واحدة من جميع المكونات**

■ كيف ينظر بلدكم الى العلاقات الاقتصادية بيننا، التي توجت اخيرا باتفاقية توريد الغاز؟ وهل من تعاون واتفاقيات جديدة على مستوى التبادل التجاري والزراعي؟

□ شهد العام المنصرم تطورا مهما على صعيد الارتباطات الثنائية، تمثل في انعقاد اللجنة العليا المشتركة في القاهرة، وذلك بعد مرور ستة اعوام على آخر اجتماع. وقد اسفرت اعمالها عن توقيع 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات التنمية المحلية والعمران والابحاث الزراعية والتعاون الصناعي وغيرها، ونعمل حاليا على ضمان تفعيل هذه المعاهدات وتعظيم الاستفادة منها للجانبين. ومن ضمن التطورات في علاقاتنا الاقتصادية ايضا، تجاوز النمو المتواصل لحجم التبادل التجاري على مدار السنوات الاخيرة حاجز المليار دولار في العام 2024. لعل زيارة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي الى بلدكم، على رأس وفد ضم وزراء الصناعة والنقل والكهرباء والبترول، بعد اقل من شهرين من زيارة رئيس الحكومة الى مصر وانعقاد اللجنة العليا المشتركة، أفضل دليل على حجم الزخم الذي تشهده العلاقات الثنائية ورغبتنا في الارتقاء بآفاق التعاون بين الطرفين. لقد تضمنت أبرز رسائل الزيارة استعداد شركاتنا للمساهمة في جهود اعادة الاعمار والتنمية، خصوصا في مشاريع تطوير البنية التحتية، كذلك التزامنا بدعمكم في مجال الغاز والربط الكهربائي، كما في مجال الطاقة المتجددة. وبالفعل، عاد وزير البترول اليكم نهاية شهر كانون الأول الماضي لتوقيع مذكرة تفاهم لتلبية الاحتياجات من الغاز الطبيعي من اجل زيادة القدرة على توليد الطاقة الكهربائية، فيما يجري حاليا العمل على انهاء تفاصيل التعاقد.

■ تشكل العمالة المصرية لدينا نسبة لا بأس بها، ما هو الدور الذي تقوم به السفارة المصرية بالتنسيق مع الادارات الرسمية لا سيما مع المديرية العامة للأمن العام؟

□ تتضمن مهمات سفارتنا والمكتب العمالي التابع لنا متابعة تنفيذ الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالعمالة، كذلك متابعة اوضاعهم وتعريفهم على حقوقهم وواجباتهم والتدخل في الحالات التي تستدعي دعما قنصليا، فضلا عن التنسيق مع وزارتي العمل والداخلية.